مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الخامس ـ العدد الثاني

ربيع الثاني ـ جمادى الثانية ١٤٢٤هـ
(يوليه ـ سبتمبر ٢٠٠٣م)

• صيغة التعجب (أفعِلْ به)

• الفروق النحوية لأبي محمد عبدالله بن بري

• بحور لم يؤصلها الخليل
«بحر الخبب، البحر اللاحق»

• تنبيهات واستدراكات على معجم ألفاظ القرآن الكريم

• التدريس الجامعي والخطاب العلمي
قضايا نقدية في اللغة والأدب

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- التقديم ٣
- صيغة التعجب (أفعِلْ به)
  جواد بن محمد بن دخيل ٧
- الفروق النحوية لأبي محمد عبدالله ابن بري
  فراج بن ناصر الحمد ٤١
- بحور لم يؤصلها الخليل
  «بحر الخبب، البحر اللاحق»
  عمر خلوف ١٢٧
- تنبيهات واستدراكات على معجم ألفاظ القرآن الكريم
  ياسر عبدالله سرحان ١٨١
- التدريس الجامعي والخطاب العلمي
  جاسر أبو صفية ١٩٥

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهيم بن سـليـمان الـشمـسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــله ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــسن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ سـلـيـمـان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـد الـعـلي الـودغـيـري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـبـدالـله بن حـمـد الخـثـران	أستاذ النحو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
⋆ عـــلي أبـــو المـــكـــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
⋆ عـيـاد بن عـيـد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـحـمـد بن حـسن بـاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ مـحـمـد رشـاد الحـمـزاوي	أستاذ اللسانيات كلية الآداب الجامعة التونسية.
⋆ محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.
⋆ عـثـمـان بن مـحـمـود صـيـني	أستاذ النحو المشارك كلية إعداد المعلمين الطائف.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين أما بعد :

فإن من أوجبِ الواجباتِ علينا أن نراجع أنفسنا بين حينٍ وآخرٍ، وبخاصَّةٍ في العملية التعليمية التربوية التي ترتبط بهذا الجيل ؛ لنرى من خلال هذه المراجعة أي نتاجٍ حازه التعليم، فإن كانت الأخرى فلابد من الوقوف على أوجه الخلل، وهذا خير من السير في طريق مظلم من غير حسابٍ أو مراجعة، وبالنظر في تعليم العربية في التعليم العام أو الجامعات فإنه لم يحقق المستويات المرجوة لا في الطلبة الجامعيين ولا في الذين دونهم، ويعود هذا الأمر إلى أسباب جوهرية مهمة من وجهة نظري، وأخرى ثانوية، ومن أبرز هذه الأسباب الآتي :

غياب الهدف الرئيس من العملية التعليمية في مراحلها الأولى، والظن أن الهدف من التعليم في جميع سنوات المرحلة الأولى هو هدف مشترك واحد، وإذا لم نتفق على أن الهدف الأول في السنوات الثلاث الأول متغير كل التغير عن الهدف التعليمي في السنوات التالية فلن نتفق على نجاح هذه المرحلة.

إن من أهم شروط تكوين جيل مبدع أو قادر على الإبداع أن تعلمه كيف يقف على رجليه، لا أن تعلمه كيف تقوده ليمشي، والفرق بين الأمرين ظاهر لمن أراد أن ينقل ذلك من الحسي إلى المعنوي، لأن العملية التعليمية عندنا قائمة على الأمر الثاني فقط.

ومن الأسباب أيضاً: الضعف العام في مدرسي المراحل المتقدمة من التعليم، وانعكس هذا السوء وهذا الضعف على الناشئة التي غلبت على أمرها بين مدرس ضعيف ومقرر ضحل وإدارة تعليمية لا تحسن من التربية إلا اسمها، فلا تستطيع تقويم نفسها، وهي عن تقويم غيرها أضعف وأضعف.

إن الإدارة التربوية التي لا تستطيع إبعاد المعلم إذا كان فاشلاً أو قريباً من الفشل

لهي إدارة ورقية تحسن توريد معاملة وتصدير مثلها، وليست مستحقة أن تتولى أمور الطلاب وتعليمهم.

ومن الأسباب المهمة: جناية الأكاديمين على التعليم في دعواهم المعرفة العامة، ولو قدروا الدرجات التعليمية التي تخصصوا فيها، وحملوا شهاداتها، واستطاعوا ضبط أنفسهم في مجالات تخصصاتهم لكانوا أقدر على إنتاج ما يفيد، أما إقحام عدد غير قليل من الأكاديميين أنفسهم في مجالات غيرهم فجناية كبرى، فلاهم عرفوا أن يبدعوا فيها، ولا تركوا المجال لغيرهم ليبدع كما ينبغي له أن يبدع، ولهذا تدخلوا في غير تخصصهم، وجنَّبوا من كان منهم أولى وأقدر، وانظر إلى المراجعات والملحوظات والتدقيقات، ترى عجباً من الهوى والجهل بفنون العلم، ومن تكلم في غير فنه أتى بالعجائب.

وقبل هذا وبعده مزاحمة التعلم الأوليِّ بعلوم الذهن والفكر المتقدمة، والتي لا تكون في الأساس المبدئي للتعليم، ومن هنا أرادوا من هذا الطفل المسكين أن يكون محاسباً ومهندساً وعالماً بالعلوم والرياضيات وهو لم يتجاوز المرحلة الابتدائية، إن الخلط الباهت المبني على طموحات غير واقعية ولا تناسب البيئة سبب من أكبر أسباب تعاسة التعليم أي مكان كان. ولو ناقشت أحدهم لضج ولج وصرت وإياه كما قال الشاعر:

في لجة أمسك فلاناً عن فل

وهذه طبيعة الكثيرين ممن أسند لهم أعمال ومعهم شهادات هي أكبر منهم بلا شك، فأين الواقعية في التخطيط للتعليم السليم.

ليت التعليم يستند إلى البحوث العلمية والدراسات الرصينة بشرط ألا يكتب فيها أحد ممن يعمل في القطاع، بل يكتب فيها من يكون متجرداً كل التجرد من تبعات منصب يخشاه أو يخشى عليه، والله من وراء القصد.

رئيس التحرير

أولاً : البحوث والدراسات

صيغة التعجب
(أَفْعِلْ به)

جواد بن محمد بن دخيل

الأستاذ المساعد في كلية الآداب بجامعة الملك سعود

ملخص البحث

إن الأسلوب الذي استقر عليه النحاة في معالجة صيغة التعجب "أَفْعِلْ به" يثير إشكالات متعددة أمام دارسي النحو ويقيم صعوبات لدى الباحثين في تناوله ؛ وذلك لما تَتَضَمَّنُهُ تلك المعالجة من أمور لا يُلفى لها نظير في غير هذه الصيغة. وانطلاقاً من هذا تناول البحث آراء النحاة ومذاهبهم في هذه المسألة ليتبين أن هذه المعالجة أثارت فيما سبق إشكالات ليست بالقليلة، وأن هذه الإشكالات جرت وراءها أخذاً ورداً طال أمده بين متقدمي النحاة. وقد قُسمت مذاهب النحاة في هذه الصيغة إلى قسمين: القسم الأول يتضمن الرأي الذي استقر في كتب النحاة وهو أنّ فعل التعجب (أَفْعِلْ به) فعل أمر في الصورة لكنه ماضٍ في المعنى، والقسم الآخر يشتمل على رأي القائلين أن فعل التعجب هذا فعل أمر حقيقةً، ويتضمن القسمان بياناً لما يندرج عليه الاختلاف في النظر إلى فعل التعجب من اختلاف في معالجة الجار والمجرور اللذين يأتيان بعد الفعل. وفي كل قسم من القسمين حاول الباحث أن يتعقب ما يثيره كل رأي من الإشكالات، وما يُوجه إليه من انتقادات، وما تجره هذه الانتقادات من أجوبة مع الاجتهاد في بيان وجاهة المأخذ من عدم وجاهته متى ما كان ذلك ممكناً. وعلى ضوء هذا اختار الباحث ما رأى أنه أنسب الوجوه في تحليل أسلوب التعجب "أَفْعِلْ به" مراعياً في ذلك اختيار الأيسر مما لا يخالف قواعد العربية الكلية، والله أعلم.

صيغة التعجب (أَفْعِلْ به)

ذكر النحاة تعريفات عديدة للتعجّب ربما كان أولاها بالذكر تعريفين ؛ أحدهما لابن عصفور وينصُّ على أنّ التعجّب "استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجّب منه عن نظائره أو قلَّ نظيره"(١). والآخر تعريف الرضيّ الأستراباذي حيث قال إنّ التعجّب" انفعالٌ يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب"(٢). وللنحاة تعاريف أخرى تقارب ما سلف(٣).

وللتعجّب في اللغة العربية أساليب مختلفة تُقسم عادةً إلى قسمين:

الأول: أساليب سماعية: وهي تعابير متنوعة لا ضابط لها، ولذلك تكتفي كتب النحو بذكر أمثلة عليها، ولا تقصد إلى استيفائها ؛ لأنّ ذلك ليس من مهمة النحويّ. ومن أمثلة هذا الضرب: (سبحان الله!) و(لله دره!) و(واهاً!) ونحو ذلك(٤).

الثاني: أساليب قياسية: وهي المقصود بباب التعجّب في كتب النحو. وتحصر غالب كتب النحو هذه الأساليب في صيغتين هما (ما أَفْعَلَه) و (أَفْعِلْ به) نحو "ما أَكْرَمَ زيداً" و"أَكْرِمْ بزيدٍ" عند التعجّب من كرم زيد. بيد أنّ بعض النحاة كالصيمريّ(٥) وابن عصفور(٦) يزيدون صيغة ثالثة هي (فَعُلَ) نحو "ضَرُبَ زيدٌ" أي: ما أضربه، لكن جمهور النحاة يجعلون هذه الصيغة من أفعال المدح والذم

(١) المقرب ١/ ٧٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٠٨٨.

(٣) توجد جملة من تعريفات التعجب في كشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ٩٤١ – ٩٤٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: همع الهوامع ٥/ ٦٣ – ٦٤. شرح الأشموني ٤/ ١٦٥ – ١٦٦.

(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٦.

(٦) المقرب ١/ ٧٢

مثل (نِعْمَ) و(بِئْسَ)[١]. وزاد الكوفيون صيغة ثالثة هي (أَفْعَلَ) بغير (ما) مسندة إلى الفاعل، وزاد بعضهم صيغة رابعة هي اسم التفضيل (أفعل من كذا)[٢].

ويقتصر هذا البحث على دراسة الأحكام الخاصة بصيغة التعجّب (أَفْعِلْ به). وأول ما يدفع الباحث إلى دراسة هذه الصيغة ورودها ضمن أساليب القرآن الكريم؛ فقد أُستعملت هذه الصيغة في الذكر الحكيم مرتين هما قوله تعالى: ﴿أَبصِرْ به وأسْمِعْ﴾[٣] و ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾[٤].

ومما يجعل هذه الصيغة حقيقةً بالدرس ـ علاوةً على ما سلف ـ ما يكتنف مباحثها في كتب النحو مِنْ عسرٍ ناشئ من غرابة إعرابها ممّا جعل طلاب النحو يلقون عنتاً في فهمها واستيعابها، فضلاً عما ثار حول هذه الصيغة من خلاف يجعل مَنْ أراد التعمق في بحثها في حيرة من أمره، ولا سيما أنّ الجدل الدائر حولها له تفاصيل متشعبة لا يجمعها مرجع أو مرجعان، بل هي متناثرة في بطون مطولات النحو التي يزيد بعضها على بعض، وربما ناقض أحدها الآخر. لهذا كلّه وجدت أنّه ربما كان من المفيد محاولة استقصاء أحكام هذه الصيغة في كتب النحو بهدف ترتيبها وتهذيبها، ثم الموازنة بين ما فيها من وجوه الخلاف على أمل الخروج بالوجه الراجح في هذا الباب الذي شغل النحويين من باحثين ودارسين دهراً طويلاً، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

سوف يُبدأ هنا بعرض الأمور التي يمكن أنْ يقالَ إنّ الجمهور اتفقوا عليها، وإنْ كان الإجماع أمراً يكاد يكون متعذراً حدوثه بين النحاة.

(١) انظر على سبيل المثال: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١١٥. ارتشاف الضرب ٣/ ٣٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ٣٧. همع الهوامع ٥/ ٥٤.

(٣) سورة الكهف آية ٢٦.

(٤) سورة مريم آية ٣٨.

أولاً: لا يوجد خلاف يُعتدّ به في أنّ صيغة التعجب (أَفْعِلْ) فعل في حين وقع خلافٌ مشهورٌ في فعليّة نظريتها (ما أَفْعَلَهُ)[١]، حتى نقل بعض النحاة الإجماع على فعلية (أَفْعِل) التعجيّبة[٢]. لكن ابن الأنباري أملى مسألةً في التعجب قال فيها: "وإذا قلت: ما أحسنَ عبد الله، فأردت أن تسقط (ما) وتتعجب قلت: أَحْسِنْ بعبد الله، وإذا أردت أنْ تأمرَ من هذا قلت: يا زيدانِ أَحْسِنْ بعبدي الله رجلَين، ويا زيدون أَحْسِنْ بعبيد الله رجالاً، وتنصب (رجالاً) على التفسير[٣]. و (أَحْسِنْ) لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث[٤]؛ لأنه اسم جنس"[٥]. ويُلحظ على هذه الفقرة أنّ ابن الأنباريّ قال في أولها: "وإذا أردت أنْ تأمرَ من هذا" ممّا يوحي أنّه يقول بفعليّة هذه الصيغة؛ لأنّ الأصل في الأمر أن يُؤدَّى بالفعل، لكنّه عاد فصرّح باسميّتها في نهاية الفقرة[٦]. ومهما كان رأي ابن الأنباريّ فإنّ فعليّة (أَفْعِل) التعجيبّة ثابتةٌ بالحجج التالية:

الأولى: أنّ هذه الصيغة جاءت على وزنٍ خاص بالأفعال[٧]. ولا يُعتدّ في هذا المقام بالاسم الوحيد الذي جاء على هذا الوزن وهو (أَصْبِع) لغة في (إِصْبَع)[٨].

الثانية: احتج ابن مالك بأنّ هذه الصيغة تؤكد بالنون، والتوكيد من خصائص

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٨١ – ٤٠٢. الإنصاف ١/ ١٢٦ – ١٤٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٣. شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٧. شرح ابن الناظم ١٧٧. أوضح المسالك ٣/ ٢٥٤. شرح الأشموني ٤/ ١٧٢.

(٣) التفسير في اصطلاح الكوفيين هو التمييز في اصطلاح البصريين.

(٤) أي لا تلحقه ضمائر التثنية والجمع والتأنيث.

(٥) مسألة في التعجب لابن الأنباريّ، مجلة آداب الرافدين ٥/ ١١ – ١٢. وقد نقل هذه الفقرة أبو حيان في التذييل والتكميل ٥ق٢٠٨أ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦١ – ١٦٢.

(٦) التذييل والتكميل ٥ق ٢٠٨أ.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٧. شرح ابن الناظم ١٧٧. التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٨٨.

(٨) الكتاب ٤/ ٣١٥.

الأفعال[١] مستشهداً على ذلك بقول الشاعر:

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيمةً فأحْرِ به بطولِ فَقْرٍ وأحْرِيا[٢]

إذ الألف في "أحريا" مبدلةٌ من نون التوكيد الخفيفة كما هو حكم هذه النون إذا جاءت في الوقف واقعةً بعد فتحة[٣].

وقد تابع ابنَ مالك على جواز توكيد هذه الصيغة بالنون أبو حيان[٤] وابن عقيل[٥]. واعترض ابن الناظم على كلام والده ابن مالك بدعوى أنّ توكيد هذه الصيغة بالنون في غاية الندرة، وأنّه لو ذهب ذاهب إلى اسميتها لأمكنه أنْ يدَّعيَ أنّ توكيدها في البيت جاء شذوذاً كقول الراجز:

أقائلنّ أحضروا الشهودا[٦]

حيث أكَّدَ (قائل) بالنون مع أنه اسم[٧]. وسار على هذا الدرب ابنُ هشام فحكم على البيت الذي استشهد به ابنُ مالك بالشذوذ ذاهباً إلى أنّ صيغة

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٧.

(٢) قال العيني في المقاصد النحوية ٣/ ٦٤٥: "أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله". وهو شاهد في: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٧. شرح ابن الناظم ١٧٧. المساعد ٢/ ١٥٣. شرح ابن عقيل ٣/ ١٤٨. مغني اللبيب ٤٣٣. و(غضبى): اسم للمائة من الإبل. و(صُريمة) تصغير (صِرْمة) وهي قطعة من الإبل بين العشرين والثلاثين. و(أحْرِ): أَجْدِرْ.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/ ٢١٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ٣٥، وجاء فيه: "وربما أُكِّدَ (أَفْعِلْ) بالنون نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ". وهو تطبيع صوابه: "أَحْسِنَنْ بزيدٍ".

(٥) المساعد ٢/ ١٥٣.

(٦) نسبه العيني في المقاصد النحوية ١/ ١٨ إلى رؤبة بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ١٧٣، وعزاه السكريُّ في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٥١ إلى رجل من هذيل، ونقل البغدادي في خزانة الأدب ١١/ ٤٢٢ عن أمالي ابن دريد أنّ قائله امرأةٌ من العرب. ورواية السكري وابن دريد: "أقائلون أحضروا الشهودا". ولا شاهد على هذه الرواية.

(٧) شرح ابن الناظم ١٧٧.

التعجب هذه حقُّها ألاّ تُؤكَّدَ بالنون لأنّها فعلٌ ماضٍ من حيث المعنى، والفعل الماضي لا يُؤكَّد بالنون(١).

والواقع أنّ كون هذه الصيغة فعلاً ماضياً من حيث المعنى ليس أمراً متفقاً عليه – كما سيأتي – وإنْ كان هو قول الجمهور، ولو سلمنا بهذا جدلاً لما كان حجةً لامتناع التوكيد بالنون؛ لأنّ هذه الصيغة من حيث الصورة فعلُ أمر، وفعل الأمر يجوز توكيده بالنون مطلقاً. والذي يدلُّ على أنّ المُعَوَّل عليه في التوكيد هو الصورة لا المعنى أنّ الفعل الماضي قد يدلُّ على الدعاء نحو "غَفَرَ الله له"، فلا يُسيغ هذا توكيده بالنون وإنْ كان المعنى: "اللهمَّ اِغْفِرْ له"؛ لأنّ الفعل جاء على صورة الفعل الماضي.

الثالثة: احتجَّ ابنُ الناظم لفعليّة هذه الصيغة بمرادفتها لما ثبتت فعليّته أي صيغة التعجب (ما أَفْعَلَهُ)(٢). وهذه حجّةٌ وجيهةٌ على من سَلَّمَ بفعليّة (ما أَفْعَلَهُ)، لكنها لا تصلح حجةً على ابن الأنباري وغيره من الكوفيين الذين يقولون باسميّتها، وإنْ كان هذا القولُ مرجوحاً ومنبوذاً عند جمهور النحويين.

الرابعة: يمكن أنْ يُستدلَّ على فعليّة صيغة التعجب "أَفْعِلْ" بخلوها من علامات الاسميّة مثل التنوين والجر والنداء وقبول (أل) ونحو هذا. وفعليتها من هذا الوجه أظهر من فعليّة شقيقتها (أَفْعَلَ)؛ لأن هذه ثبت عن العرب أنّها تُصغَّر نحو قولهم: "ما أُحَيْسِنَه"، والتصغير من علامات الاسم(٣)، أمّا صيغة التعجب (أَفْعِلْ) فلم يُنقل عن العرب تصغيرُها ألبتة. ولا يُلتفت هنا إلى إجازة ابن كيسان تصغير هذه الصيغة إذ يجوز على زعمه أن يقال: "أُحَيْسِنْ بزيدٍ" ؛ لأنه سلَّم أنّه إنما أجاز هذا

(١) مغني اللبيب ٤٤٣.

(٢) شرح ابن الناظم ١٧٧.

(٣) الإنصاف ١ / ١٢٧

قياساً على ما ورد عن العرب من تصغير (ما أَفْعَلَهُ)[1]، وهذا يعني أنه لم يستند في ذلك إلى سماع، والمعوَّل عليه في وضع قواعد لسان العرب هو السماع.

ثانياً: اتفق النحاة على أنّ فعل التعجب (أَفْعِلْ) فعلٌ جامدٌ يلزم صيغة الأمر كما أنّ شقيقه (أَفْعَلَ) الدال على التعجب جامدٌ يلزم صيغة الماضي. وقد وقع خلافٌ في تصرّف (أَفْعَلَ)، إذ ذهب هشام بن معاوية الضرير من الكوفيين إلى أنّ له مضارعاً، فيقال بناءً على رأيه: "ما يُحْسِنُ زيداً"[2]، في حين لم يقعْ خلافٌ في أنّ صيغة التعجب (أَفْعِلْ) جامدة. وإنْ كان رأي هشام غير مقبول؛ لأنه لم يأت بشاهد عن العرب يؤيد ما ذهب إليه.

وقد أورد المرادي سؤالاً طريفاً حيث قال: "فإن قلت: فهلا جعلوا (أَفْعِلْ) أمراً من (أَفْعَلَ)؟" [3] أي لِمَ لا تكون صيغة التعجب (أَفْعِلْ) هي الأمر من صيغة التعجب "أَفْعَلَ"؟ وأجاب المرادي بأنّ المانع من هذا اختلاف معنى الهمزة في الصيغتين؛ لأنّ الهمزة في (أَفْعِلْ به) تدلُّ على الصيرورة، أمّا في (ما أَفْعَلَهُ) فهي تدلُّ على التعدية[4]. وهذا الجواب وإنْ كان مبنياً على رأي جمهور النحاة يتجاهل ما وقع في معنى همزة (أَفْعِلْ) من خلافٍ سيرد ذكره – إن شاء الله تعالى– . وربما كان الأولى أنْ يقالَ إنّ المانع من ذلك اختلاف حكم المتعجب منه في الفعلين؛ لأنّه يكون في أحدهما منصوباً وفي الآخر مجروراً بالباء مما يؤذن بأنهما فعلان مختلفان، وليس أحدهما تصريفاً للآخر. وهذا الفرق مستخرجٌ من الأسلوب نفسه لا من أحكام النحاة، ومن هنا كان أولى بأنْ يقبلَه الجميع مهما كان رأيهم في دلالة الهمزة، والله أعلم.

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ٣٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٧٧. ارتشاف الضرب ٣ / ٣٧. شرح الكافية ٢ / ٢ / ١٠٨٨. أوضح المسالك ٣ / ٢٦٢. همع الهوامع ٥ / ٥٤.

(٣) توضيح المقاصد ٣ / ٦٤.

(٤) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

ثالثاً: يأتي المتعجب منه بعد فعل التعجّب مجروراً بالباء. وقد أطلق كثير من النحاة القول بأنّ هذه الباء لازمةٌ للمتعجب منه(١)، في حين نصَّ آخرون على جواز حذف الباء إذا كان المتعجب منه اسماً مؤولاً من (أنْ) والفعل أو (أنّ) ومعموليها نحو "أَحْسِنْ أنْ تذهبَ" و "أحْبِبْ أنّك هنا"(٢).

وقد جاء في كلام العرب حذف الباء من المتعجب منه إذا كان اسماً مؤولاً من "أنْ" والفعل كقول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –: "أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظانِ أنْ أراك صَريعاً مُجَدَّلاً"(٣) أي: بأنْ أراك. ومثله قول العباس بن مرداس:

وقالَ نبيُّ المسلمين تقدَّموا وأَحْبِبْ إلينا أن يكونَ المُقَدَّما(٤)

أي: بأن يكون. ونظيره قول أوس بن حجر:

تَرَدَّدَ فيها ضوءُه وشعاعُه فأَحْسِنْ وأَزْيِنْ لامرئ أنْ تَسَرْبلا(٥)

أي: بأنْ تسربلا.

أمّا حذف الباء من المتعجب منه إذا كان اسماً مؤولاً من (أنّ) ومعموليها، فلم أقع على شاهد له من كلام العرب، وقد استشهد أبو حيان(٦) له بقول الشريف الرضيِّ:

أَهْوِنْ عليَّ إذا امتلأتَ من الكرى أنّي أبيتُ بليلةِ الملسوعِ(٧)

(١) الأصول ١/ ١٠١. التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٨. المقتصد ١/ ٣٧٦. شرح الأشموني ٤/ ١٧٢.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٤. توضيح المقاصد ٣/ ٦٠. همع الهوامع ٥/ ٥٧.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/ ١٥٧. همع الهوامع ٥/ ٦١.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٥. ارتشاف الضرب ٣/ ٣٤. المساعد ٢/ ١٥٠. توضيح المقاصد ٣/ ٦١. همع الهوامع ٥/ ٥٧. شرح الأشموني ٤/ ١٧٤. وهو في ديوان العباس بن مرداس ١٠٢ برواية: "وحُبَّ إلينا"، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٥) ديوان أوس بن حجر ٨٤. وهو شاهد في: المقرب ١/ ٧٧. همع الهوامع ٥/ ٥٧.

(٦) ارتشاف الضرب ٣/ ٣٤.

(٧) ديوان الشريف الرضي ١/ ٦٥٢.

والرضيُّ مولَّدٌ لا يُحتجُّ بكلامه، على أنّ لهذا وجهاً من القياس؛ وهو اطّراد حذف حرف الجرِّ إذا كان الاسم المجرور اسماً مؤولاً من (أنّ) ومعموليها كما هو الحال إذا كان المجرور اسماً مؤولاً من (أنْ) والفعل(١).

وإذا وقع التسليم بجواز حذف الباء من المتعجب منه إذا كان اسماً مؤولاً، فينبغي أن يُحمل قولُ من أطلق القول بلزوم الباء للمتعجب منه على الحالات التي يكون المتعجب منه فيها اسماً صريحاً، وربما كان اقتصارهم عليه مبنياً على أنّ وقوع المتعجب منه اسماً صريحاً هو الأكثر الأغلب.

أما مواطن الخلاف بين النحويين في هذا الموضوع فتظهر جلياً في تحليل صيغة التعجب (أَفْعِلْ به) أو في كيفية إعرابها. ويمكن إجمالاً تصنيف الخلاف في هذا تحت مذهبين: مذهب مَنْ يرى أنّ فعل التعجب "أَفْعِلْ" فعل أمر في الصورة ماضٍ في المعنى، ومذهب من يرى أنّه فعل أمر حقيقة. وسوف يُبدأ هنا بشرح المذهب الأول مع أنه خلاف الظاهر؛ لأنّه هو مذهب جمهور النحويين حتى نسبه بعضهم إلى سيبويه(٢) مع أن سيبويه لم يتعرض لهذا كما تبيَّن بالبحث في كتابه، وأقرب عبارة لديه إلى هذا هي قوله: " وإذا قلت: ما أَفْعَلَهُ فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في (أَفْعِلْ به) و(ما أَفْعَلَهُ) واحدٌ، وكذلك (أفعل منه)"(٣). ومن البيِّن أنّ سيبويه يريد أنّ صيغتي التعجب متماثلتان في الدلالة على أنّ المتعجب منه يرتفع عما هو دونه، ولا يريد أنّهما متماثلتان في أنّهما فعلٌ ماضٍ لأنه صرّح أنّ المماثلة في المعنى، ثم إنّه قَرَنَ بهما صيغة التفضيل (أفعل منه) وهو لا يقول إنها فعلٌ.

(١) مغني اللبيب ٨٣٨.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٤٨. شرح الكافية ٢/ ٢/ ١٠٩٧

(٣) الكتاب ٤/ ٩٧. وقد أشار إلى هذه العبارة محقق شرح الكافية ٢/ ٢/ ١٠٩٧ حاشية رقم ٣.

ويبدو أنّ أقدم مَنْ قال إنّ صيغة التعجب (أفْعِلْ) فعل أمر في الصورة ماضٍ في المعنى – وذلك في حدود ما تيسّر من كتب – هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)[١]، وقد أخذ هذا القولَ عنه تلميذه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وبسط القول في الاحتجاج له[٢]. ويبدو أنّ مكانة الفارسي النحوية كفلت لهذا القول الانتشار حتى أخذ به جمهور النحويين من بعده. ويقوم هذا القول على الأسس التالية:

الأول: أنّ صيغة التعجب (أَفْعِلْ) وإنْ كانت فعلَ أمر في صورتها فهي فعلٌ ماضٍ في حقيقتها.

وقد أُعترض على هذا بأنّ مجيء فعل الأمر بمعنى الفعل الماضي أمرٌ لا نظير له في لسان العرب[٣]. وهو اعتراض أجيب عنه بأنّ مجيء الأمر بمعنى الماضي مثل مجيء الماضي بمعنى الدعاء كقولهم: "رَحِمَهُ الله "أي اللهم ارحمه، و"غَفَرَ اللهُ له" أي اللهم اغفر له[٤]. ومن البيِّن أنّ الاحتجاج على مجيء الأمر بمعنى الماضي عن طريق إثبات مجيء نقيضه هو إقرارٌ ضمني من هؤلاء المحتجين بأنّهم لا يحفظون أسلوباً عربياً ورد فيه الأمر بمعنى الماضي.

وهناك إشكالٌ آخر وهو: إذا كانت صيغة التعجب فعلاً ماضياً في المعنى فلِمَ لَمْ يُعَبَّر عنها بصيغة الماضي ابتداءً، وما العلة في عدولهم عنها إلى صيغة الأمر؟ وقد أجاب ابنُ طلحة عن هذا بأنّهم عدلوا إلى الأمر لما فيه من معنى المبالغة كقولهم: "كُنْ ما شئت".[٥] وأجاب بنحو هذا ابنُ جمعة الموصلي لكنه زاد عليه عنصراً

(١) الأصول ١/ ١٠١ – ١٠٢.

(٢) المسائل المشكلة ١٦٥ – ١٦٦، ١٧١ – ١٧٣.

(٣) الأصول ١/ ١٠١.

(٤) المسائل المشكلة ١٦٦. المقتصد ١/ ٣٧٧. شرح المفصل ٧/ ١٤٧.

(٥) التذييل والتكميل ٥ق ٢٠٩ب. وانظر: المساعد ٢/ ١٤٩.

آخر حيث قال: " وإنما عُدِلَ إلى لفظ الأمر تأكيداً ومبالغةً، كأن[1] المتكلم به يستدعي مَنْ يتعجب منه"[2].

والواقع أنّ مثل هذه الأجوبة مما يزيد المسألة تعقيداً؛ لأنّ المبالغة والاستدعاء مأخوذان من معنى الأمر وهم يرون أنّ صيغة التعجب (أفْعِلْ) فعل أمر في الصورة فقط، لكن هذا الجواب أضفى عليها معنى الأمر كذلك، فكأنهم يرون أن هذه الصيغة فعل ماضٍ من جهة وفعل أمر من جهة أخرى.

الثاني: أنّ صيغة (أفْعِلْ) هنا من باب (أَفْعَلَ) الدال على الصيرورة نحو قولهم: "أبقلت الأرضُ" أي صارت ذات بقل، و "أغدَّ البعير" أي صار ذا غُدّة[3]. وهذا القول لم يذكره ابن السراج، وإنما استدركه تلميذه أبو علي الفارسي[4]، وارتضاه جميع النحويين الذين يرون أنّ هذه الصيغة فعل أمر في الصورة وفعل ماضٍ في المعنى. وبناءً على هذا إذا قيل: " أَحْسِنْ بزيدٍ" فإنّ معنى (أحْسِنْ) هو صار ذا حُسْن، وهذا سبيل كلّ فعل جاء على هذه الصيغة.

الثالث: الباء الداخلة على الاسم المتعجب منه زائدة والمتعجب منه مجرور لفظاً بها لكنه مرفوع محلاً على أنه فاعل لفعل التعجب[5]. واحتجَّ ابن السراج لهذا بدخول الباء الزائدة على فاعل (كفى) كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى باللهِ شَهِيْداً﴾[6]، فاسم الجلالة هنا مجرور لفظاً لكنه مرفوع محلاً على أنه فاعل.

(١) في الأصل: "كان"، وهو تطبيع، والله أعلم.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ٩٥٩. وقوله: (منه) ربما كان صوابه: (معه).

(٣) انظر عن مجيء " أفعل" للصيرورة: الكتاب ٤/ ٢٥٣. شرح المفصل ٧/ ١٥٩. ارتشاف الضرب ١/ ٨٣.

(٤) المسائل المشكلة ١٧٣.

(٥) الأصول ١/ ١٠١.

(٦) سورة النساء آية ٧٩، ١٦٦. سورة الرعد آية ٤٣. سورة الإسراء آية ٩٦. سورة الفتح آية ٢٨.

والدليل على ذلك أنّ الاسم المجرور بالباء بعد "كفى" يصير مرفوعاً إذا سقطت منه الباء كما في قول سُحَيْمٍ عبد بني الحسحاس:

عُميرةَ ودِّعْ إنْ تجهزتَ غازيا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا(١)

وهذا الإعراب للباء والاسم المجرور بها ينطوي على عدة مشكلات يمكن إجمالها فيما يلي:

١- أنّهم جعلوا المتعجب منه في باب (أَفْعِلْ به) فاعلاً في حين أنه مفعول به في باب (ما أفعله)؛ فإذا أريد التعجب من كرم زيد جاز أن يقال: "ما أكرم زيداً" و"أَكْرِمْ بزيدٍ". والمتعجب منه - بناءً على رأيهم - مفعول به في الجملة الأولى وفاعل في الجملة الثاني، فكيف ساغ أن يكون المتعجب منه مرة فاعلاً ومرة مفعولاً به؟

وقد أجاب عن هذا ابن السراج بأن المتعجب منه في باب (ما أفعله) وإن كان مفعولاً به لكنه هو الفاعل؛ لأنّ الفاعل ضمير يعود إلى (ما) التعجبية التي هي بمعنى (شيء)، وهذا الشيء - حسب رأيه - ليس إلا المتعجب منه نفسه(٢). وهذا التخريج من ابن السراج يجعل المتعجب منه في باب (ما أفعله) فاعلاً ومفعولاً به في الوقت نفسه، وهو تداخل له ما يناظره في المتعجب منه في باب (أَفْعِلْ به) كما سيأتي - إن شاء الله -. على أنّ حكم ابن السراج بأنّ (ما) التعجبية تدلُّ على المتعجب منه مخالف لرأي جمهور النحويين الذين يرون أنّها نكرة تامة بمعنى (شيء)، وأنّ هذا الشيء مبهم لا يدلُّ على أمر معين(٣).

(١) ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ١٦. والبيت شاهد في: شرح المفصل ٨/ ١٤٧. شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٩. التذييل والتكميل ٥ق ٢٠٨ب. مغني اللبيب ١٦٠. شرح الأشموني ٤/ ١٧٢.

(٢) الأصول ١/ ١٠١ - ١٠٢. وعنه ابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١٤٨.

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٤٦. الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٤٥٠. شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٥٨. شرح الكافية ٢/ ٢/ ١٠٩٥. التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٨٧.

٢– أنّ صيغة (أَفْعِلْ) في التعجب فعل أمر في الصورة – على الأقل –، وفعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً.

وقد أجيب عن هذا بأنّ هذه الصيغة رفعت اسماً ظاهراً لأنّها فعل ماضٍ في المعنى(١). ويُلحظ على هذا الجواب أنّه لا يوجد في العربية أسلوب مماثل لما ذكروا، بل يوجد ما يُوهنه؛ وذلك أنّ الفعل الماضي إذا جاء بمعنى الدعاء كقولهم: "غَفَرَ اللهُ له" – كما سلف – يرفع اسماً ظاهراً، ولو كان الفعل يرفع الفاعل بحسب معناه لا صورته كما ذكروا لامتنع ذلك.

٣– أنّ الباء الداخلة على المتعجب منه لازمة(٢)، وحرف الجر الزائد لا يلزم مجروره بل يجوز حذفه كما هو الشأن في الباء الداخلة على فاعل (كفى) التي يجوز حذفها كما تقدم.

وعلى هذا الاعتراض جوابان؛ أحدهما أنّ الباء لزمت هنا للتفريق بين التعجب والأمر (٣). ويَرِدُ على هذا أنّ الباء ليست ضروريةً لتحصيل هذا الفرق، بل هو ممكن بأمور أخرى تختلف بحسب فعل التعجب المستعمل؛ فقولنا – مثلاً –: "أَحْسِنْ بزيدٍ" ليست الباء فيه ضرورية للفرق بين التعجب والأمر؛ لأنّه لو كان أمراً لقيل: "أَحْسِنْ إلى زيد" فحصل الفرق بحرف الجر "إلى"، ولو قيل: "أَكْرِمْ بزيدٍ" في التعجب، فإنّه يقال في الأمر: "أَكْرِمْ زيداً" فيحصل الفرق بنصب "زيداً" لأنّ المتعجب منه مرفوع حسب قولهم. أما الجواب الآخر فهو أنّ الباء لزمت إصلاحاً للفظ؛ لأنّ حقَّ فعل الأمر ألاّ يرفع اسماً ظاهراً، فدخلت الباء على الفاعل لزوماً

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٨. الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٤٥٣.

(٢) كثيراً ما يطلق النحاة القول بلزوم دخول الباء على المتعجب منه في هذا الباب وهم يريدون أنّ دخولها لازم إذا كان المتعجب هنا اسماً ظاهراً، أما إذا كان مصدراً مؤولاً فالراجح جواز حذف الباء كما سلف.

(٣) الأصول ١/ ١٠١. المقتصد ١/ ٣٧٦. التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٨. شرح المفصل ٧/ ١٤٨. شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٥٩.

ليكونَ في اللفظ بصورة المفعول به[١]. وهنا يُلحظ في المتعجب منه تداخلٌ كالتداخل الذي حدث في فعل التعجب ؛ لأنّهم ذكروا أنّ فعل التعجب (أَفْعِلْ) أمر في الصورة ماضٍ في المعنى، فكذلك جعلوا المتعجب منه فاعلاً في المعنى مفعولاً في الصورة.

٤- أنّ المعهود في الباء الزائدة أن تدخل على المفعول به كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[٣]، ونحو هذا. أما دخولها على الفاعل فهو قليل[٤].

ولم أجدْ فيما تيسَّر من كتب ردّاً على هذا الاعتراض، ولعلهم اكتفوا بثبوت أصل دخول الباء الزائدة على الفاعل حجةً لهم، وإنْ كان ذلك قليلاً بالنسبة إلى دخولها على المفعول به. بل ربما بدا هذا الاعتراض مناسباً لمن ذهب إلى أنّ لزوم زيادة الباء الداخلة على المتعجب منه إنما هو لجعله بصورة المفعول، لكنني لم أقعْ على إشارة صريحة إلى هذا.

٥- أنّ المتعجب منه قد يُحذف[٥]. وقد اشترط بعض النحاة لحذفه أن يكون فعل التعجب (أَفْعِلْ) معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف[٦] كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٧]، وقول الراجز:

(١) المقرب ١/ ٧٧. أوضح المسالك ٣/ ٢٥٣. شرح الأشموني ٤/ ١٧٢.

(٢) سورة البقرة آية ١٩٥.

(٣) سورة مريم آية ٢٥.

(٤) المقتصد ١/ ٣٧٦. شرح الكافية ٢/ ٢/ ١٠٩٧. التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٨٩.

(٥) نقل السيوطي في همع الهوامع ٥/ ٥٩ أن سيبويه لا يجيز حذف المتعجب منه في هذا الأسلوب، وهو سهو منه – رحمه الله – لأنّ سيبويه لم يتطرق إلى هذا في كتابه، وكيف يمنع سيبويه أو غيره أسلوباً ورد في القرآن الكريم!

(٦) أوضح المسالك ٣/ ٢٦٠. شرح الأشموني ٤/ ١٧٦.

(٧) سورة مريم آية ٣٨.

أَعْزِزْ بنا وأَكْفِ إِنْ دُعينا يوماً إلى نُصْرةِ مَنْ يلينا(١)

وأجازه آخرون مطلقاً إذا كان المحذوف معلوماً من السياق كقول عروة بن الورد:

فذلكَ إِنْ يلقَ المنيةَ يلقَها حميداً وإِنْ يَستغْنِ يوماً فأَجْدِرِ(٢)

والقول العدل أنّ حذفها يكثر إذا كان فعل التعجب معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، لكنه قد يُحذف في غير هذه الحالة إذا كان تقدير المحذوف ممكناً من السياق(٣). وكيفما كان الأمر فإنّ حذف المتعجب منه في هذا الأسلوب ثابت، فكيف جاز حذفه عند القائلين بأنّ المتعجب منه فاعل، ومن المعلوم أنّ الفاعل لا يُحذف(٤)؟ وقد أجاب هؤلاء عن هذا الجواب بجوابين؛ أحدهما يُنسب إلى أبي علي الفارسي وخلاصته أنّ الفاعل لم يُحذف هنا بل استتر في فعل التعجب(٥). ولكن ابن مالك أبطل هذا الجواب بأمرين؛ أحدهما: أنّه لو كان هذا صحيحاً لوجب بروز هذا الضمير إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً لكن الكلام الفصيح ورد بخلاف هذا كما في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ﴾(٦)، والآخر: أنّ من الضمائر ما لا يقبل الاستتار نحو: " أَكْرِمْ بنا وأَحْلِمْ" لأنّ (نا) لا تقبل الاستتار(٧). أما الجواب الآخر فهو جواب ابن عصفور الذي يقوم على أنّ المتعجب منه – وإِنْ كان فاعلاً – وَرَدَ بصورة المفعول به وهو فضلة، ومن هنا جاز حذفه(٨).

(١) لم أعرف قائله وهو شاهد: في شرح التسهيل ٣/ ٣٧. التذييل والتكميل ٥ق ٢١٢ب.

(٢) ديوان عروة بن الورد ٧٣. وهو شاهد: في شرح التسهيل ٣/ ٣٧. شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٩. شرح ابن عقيل ٣/ ١٥٣. أوضح المسالك ٣/ ٢٥٨. شرح الأشموني ٤/ ١٧٦.

(٣) شرح ابن الناظم ١٧٨.

(٤) قال ابن هشام في مغنى اللبيب ٤٩٢: "لا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه".

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ٣٥.

(٦) سورة مريم آية ٣٨.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣٦.

(٨) المقرب ١/ ٧٧